بهدف المزيد من التنظيم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

عاهل البحرين يحيل التعديلات الدستورية إلى مجلسي النواب والشورى

عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة

عواصم ـ وكالات: أعلن عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة أمس تعديلات دستورية تمنح البرلمان مزيدا من السلطات المتعلقة بالرقابة على الحكومة لكن المعارضة قالت إنها بعيدة عن مطالبها.

وخرجت التعديلات التي تكرس صلاحيات استجواب الوزراء وسحب الثقة من مجلس الوزراء من بوتقة الحوار الوطني الذي نظمه الملك حمد بن عيسى العام الماضي والذي انسحبت منه جمعية الوفاق حزب المعارضة الرئيسي قائلة انه لا يقدم إصلاحا حقيقيا.

من جهته، قال مطر مطر النائب السابق عن جمعية الوفاق، ان هذه الإصلاحات «هامشية» ولا تستجيب لمطالب حركته حسبما نقلت عنه وكالة الأنباء الفرنسية. وقال الملك في خطاب أذاعه التلفزيون «لقد اثبت شعبنا الوفي ان ارادته قد اتجهت عبر كل الأحداث الى استمرارية المشروع الإصلاحي.. واليوم نستكمل المسيرة مع كل من لديه رغبة وطنية صادقة في مزيد من التقدم والإصلاح».

و أعلن أنه «في إطار صلاحياتنا في اقتراح تعديل الدستور ووفاء لما وعدنا به فسنحيل لمجلسي النواب والشورى بطلب التعديلات الدستورية بناء على ما ورد في مرئيات الحوار الوطني من خلال مرسوم ملكي سنصدره لاحقا».

وذكر أن مقترحات التعديلات «جاءت بمزيد من التنظيم في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بما يحقق مزيدا من التوازن بينهما» فأضافت ضمانات جديدة تطبق عند استخدام الحق في حل مجلس النواب وذلك بالنص على أخذ رأي رئيس مجلس الشورى ورئيس مجلس النواب ورئيس المحكمة الدستورية بعد أن كان ذلك مقصورا على ما يتفق فيه الملك مع رئيس مجلس الوزراء. واضاف أن التعديلات تضمنت بالنسبة لتعيين أعضاء مجلس الشورى أن يصدر الملك أمرا ملكيا سابقا على أمر تعيينهم يحدد فيه الطريقة الإجراءات والضوابط التي تحكم عملية اختيار الأعضاء.

واشار الملك الى أن التعديلات المقترحة اتجهت إلى زيادة المدة المقررة للمجلس الوطني وجناحيه الشورى والنواب للبت في مشروعات القوانين التي تنظم موضوعات اقتصادية إذا طلبت الحكومة نظرها بصفة مستعجلة وذلك بهدف تفعيل دور المجلسين في إعداد ميزانية الدولة وسن التشريعات.

كما اتجهت التعديلات إلى تفعيل دور الجهة المختصة بمهام إعداد التشريعات لوضع اقتراحات التعديلات الدستورية واقتراح القوانين في صيغة مشروع تعديل للدستور أو مشروع قانون وتحديد مدة زمنية لإحالة هذه المشروعات إلى المجلس الذي ورد منه الاقتراح. وشدد العاهل البحريني على المضي قدما في «طريق التطوير لتضيف البحرين إلى مكتسباتها مزيدا من المكتسبات بما فيه خير البلد ومصلحة أبنائه» متمسكين «بقيم التسامح والعيش المشترك في ظل شرع الله وعاداتنا العربية وهي القيم التي تربينا عليها جميعا فكانت لنا على مر الأزمان درعا واقيا ضد نزعات التعصب والطائفية». واضاف «أؤكد على أن الديموقراطية ليست مجرد نصوص وأحكام دستورية وتشريعية فالديموقراطية ثقافة وممارسة والتزام بحكم القانون واحترام للمبادئ الدولية لحقوق الإنسان».

وتابع «كما نهيب بجميع فئات المجتمع.. القبيلة.. العائلة.. الأسرة.. أن تعمل جميعا على ان يلتزم ابناؤها باحترام القانون وهي مسؤولية يجب أن يتحملها الجميع خاصة عندما يرتبط احترام القانون بمبدأ التعايش المشترك والتسامح».

لندن تنفي وجود خطط لتدخل عسكري.. وباريس تدين صمت مجلس الأمن

الجامعة العربية تعلق إرسال مراقبين إلى سورية قبل الاجتماع الوزاري

عواصم ـ وكالات: تزامنا مع إعلان الجامعة العربية تعليق إرسال مراقبين جدد الى سورية، نفى وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ أي نية للدول الغربية في التدخل العسكري في سورية، في وقت استمر فيه خروج المظاهرات التي كانت أمس نصرة لمدينة الزبداني التي تعرضت لعملية أمنية واسعة بحسب لجان التنسيق والمعارضة السورية.

في غضون ذلك، أكد مصدر مسؤول في الجامعة العربية لـ «كونا» ان الجامعة لن ترسل مراقبين جددا الى سورية في الوقت الراهن حتى انعقاد المجلس الوزاري العربي الأحد المقبل في القاهرة حتى تتضح الصورة مؤكدا ان قرار استمرار البعثة او سحبها او تعديل مهامها هو قرار يعود الى وزراء الخارجية العرب كونهم الجهة صاحبة القرار.

وقال المصدر ان الاجتماع سيسبقه اجتماع للجنة الوزارية العربية المعنية بالأزمة السورية، وانها ستناقش التقرير الشامل الذي طلبته في اجتماعها السابق من رئيس البعثة السوداني الفريق محمد الدابي حول مجمل ما رصدته فرق المراقبة العربية في المدن والمناطق السورية التي تواجدت بها لما يقرب من شهر من مشاهدات ووقائع وأحداث.

من جهته، أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي في المنامة أمس ان الاجتماع الوزاري المقبل للجامعة العربية سيناقش اقتراحا طرحته دولة قطر بإرسال قوة حفظ سلام عربية الى سورية.

وقال العربي في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن احمد آل خليفة ان الدول العربية تحركت منذ فترة لحل الأزمة في سورية لإيجاد مخرج لها، لافتا الى وجود خطة لتسوية هذه الأوضاع على أن يقرر السوريون مصيرهم بأنفسهم.

وشدد على أن الوضع في سورية غير مقبول لوجود مشاكل وأعمال عنف وقتلى، مشيرا الى أن الدول العربية تحركت لإيجاد حل سياسي لهذه الأزمة وضرورة حماية المدنيين السوريين ووقف أعمال العنف أيا كان مصدره.

وقد قال العربي إن رئيس بعثة المراقبين إلى سورية، محمد الدابي، أبلغه بتراجع الترحيب السوري بالبعثة.

وأعلن العربي في حديث لوكالة الأنباء القطرية أمس الأول، عن إجراء مراجعة شاملة لعمل البعثة خلال اجتماع اللجنة الوزارية العربية المكلفة ببحث الملف السوري في القاهرة في 21 الجاري.

وأضاف العربي أن المراقبين الذين أرسلتهم الجامعة الى سورية وجدوا أن الالتزامات لم تنفذ بشكل كامل وفوري كما طلب وزراء الخارجية العرب، لذلك فإن بقاء المراقبين بالوضع الحالي لا يمكن أن يستقيم إذ كان لابد من دعم المراقبين بطريقة حقيقية وفعالة، مشيرا الى أن الحكومة السورية متعاقدة بناء على وضع معين على تنفيذ التزامات معينة ولكنها لم تتحقق.

ميدانيا، أعلنت تنسيقيات الثورة السورية ارتفاع عدد قتلى تظاهرات أمس برصاص قوات الأمن والجيش و«الشبيحة» إلى 23 شخصا في عدة مناطق مختلفة من البلاد تزامنا مع خروج العديد من المظاهرات في أكثر من محافظة.

وفي السياق قالت الهيئة العامة للثورة السورية ان عدد القتلى على يد قوات الامن والشبيحة تجاوز حاجز الـ 6275 مواطنا سوريا موثقين بالاسم الثلاثي ومكان القتل حتى أمس الأول بينهم 419 طفلا و281 امرأة. وقالت الهيئة ان نحو 286 من هؤلاء ماتوا تحت التعذيب.

من جانبه، أعلن وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ أمس الأول ان الدول الغربية لا تنوي التدخل عسكريا في سورية لوضع حد للقمع الدامي في هذا البلد، ولا في إيران بسبب برنامجها النووي المثير للجدل.

وصرح هيغ «لم نبحث في إمكانية اقامة منطقة حظر جوي» موضحا ان النظام السوري لا يعتمد على سلاحه الجوي لقمع حركة الاحتجاج التي تهز البلاد منذ 10 اشهر. وبشأن إيران اعتبر هيغ ان برنامجها النووي يتضمن مخاطر من «انتشار نووي في الشرق الأوسط سيكون خطيراً جدا على الإيرانيين والمنطقة برمتها والسلام في العالم». واضاف الوزير «اننا لم نستبعد اي خيار ونظن انه يجب ان تكون كل الخيارات على الطاولة ضمن الضغوط التي تمارس على إيران».

بدوره، دان وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه أمس «صمت» مجلس الأمن الدولي حيال سورية معتبرا ان الوضع أصبح «لا يحتمل». وقال جوبيه في مؤتمر صحافي في رانغون ان «المجزرة مستمرة وكذلك صمت مجلس الامن الدولي»، مؤكدا ان هذا الوضع «أصبح لا يحتمل».

وقال جوبيه «القمع لم يتوقف والعنف لايزال مستمرا. والجامعة العربية أعطت نفسها مهلة حتى 19 يناير لتقييم الوضع على الأرض وأرغب في ان تضع تقريرا يكون موضوعياً قدر الإمكان وان ترفعه الى مجلس الأمن الدولي».

وأضاف «آمل كغيري الا تكتفي الجامعة العربية بمهمة المراقبين».

في المقابل، أعلن الأكاديمي الروسي يفغيني بريماكوف أن موسكو لن تسمح بتمرير السيناريو الليبي في سورية عبر مجلس الأمن الدولي.

وقال بريماكوف، الذي شغل منصب رئيس الحكومة ووزير الخارجية وهيئة الاستخبارات الخارجية في روسيا سابقا، في تصريح أوردته وكالة انباء «نوفوستي» الروسية أمس الأول إن «الأساليب والوسائل التي استعملها حلف شمال الأطلسي (الناتو) للإطاحة بحكم القذافي تمثل سابقة خطيرة للغاية».

وأوضح أنه «جرى استخدام قرار مبهم لمجلس الأمن الدولي لإضفاء الشرعية على التدخل العسكري من أجل دعم طرف في حرب أهلية نشبت في دولة مستقلة»، معربا عن قناعته بأن صانعي السياسة الخارجية الروسية سيأخذون أحداث ليبيا في الحسبان. وأعرب بريماكوف عن اعتقاده بأن روسيا والصين، اللتين لم تستخدما حق النقض للحيلولة دون صدور قرار مجلس الأمن الخاص بليبيا، لن تسمحا بأن يتعرضا للخداع مرة ثانية».

صورة عن الانترنت لمظاهرة في مدينة طفس بمحافظة درعا أمس

يفغيني بريماكوف: موسكو لن تسمح بتمرير السيناريو الليبي في سورية عبر مجلس الأمن الدولي

سياسيون وخبراء يستبعدون حدوث قطيعة بين حماس ودمشق وطهران

عمان ـ أ.ش.أ: استبعدت قيادات إسلامية وسياسيون وخبراء حدوث قطيعة بين حركة حماس وكل من النظامين السوري والإيراني بسبب الأحداث الدائرة منذ عدة أشهر في سورية.

ورأى هؤلاء ـ في ندوة إلكترونية نظمها مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي ومقره باريس وأديرت حواراتها من عمان ـ أن حماس لن تقاطع أي دولة أو طرف يخدم مصلحة القضية الفلسطينية.

بدوره، أكد القيادي في حركة حماس صلاح البردويل عدم وجود قطيعة بين قيادة حركة حماس والنظامين السوري والإيراني.. وتساءل «كيف توجد قطيعة وحركة حماس موجودة في دمشق». وأضاف أنه بالنسبة لإيران لا توجد أصلا بوادر للقطيعة والعلاقة معها حميمة ومع بقية الدول العربية والإسلامية.

من جانبه، استغرب ممثل حركة حماس في لبنان أسامة حمدان ما يتردد في هذا الإطار، وتساءل ما هي المعطيات حتى يقال أن هناك قطيعة بين حركة حماس والنظامين السوري والإيراني؟

من ناحيته، أشار المرشد العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف إلى أنه التقى قبل فترة رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة اسماعيل هنية ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل ووجد أن هناك عدم رضا من قبلهم تجاه النظام السوري وذلك بسبب تعامله مع شعبه وأيضا عدم رضا تجاه دعم ايران لقمع النظام السوري لشعبه ولكنه لم يلمس منهما أي قطيعة تجاه النظامين السوري والايراني.

بدوره، قال مستشار الشؤون الدولية لجمعية «اللا عنف» العربية د.نصير الحمود إن حماس تتبع خطوات ذكية متأنية في التعامل مع حليفيها القديمين سورية وإيران رغبة منها في الحفاظ على النظرة الايجابية التي امتلكتها في عيون شريحة واسعة من العرب والمسلمين الرافضين لسياسات دمشق وطهران في المنطقة.

وأضاف الحمود أن حماس كانت أكثر حرصا من حزب الله الذي تخصه العلاقة مع طهران ودمشق لأبعاد طائفية وذلك لإدراك قادة حماس أن البعد العربي الواسع هو أساس الدعم الذي سيمكنهم من الصمود مستقبلا على عكس الحزب اللبناني غير المرغوب من قبل غالبية الشعوب العربية لإيماءاته الطائفية التي تصدر بين الفينة والأخرى.

وأعرب عن اعتقاده بأن حماس تريد الخروج من «الثوب السوري» لكنها تريد نسج علاقات جديدة ومتينة مع دول تسلك مسارا مختلفا، كما هو الحال للأردن ومصر ودول خليجية، غير أن هذا التحول الجذري يتطلب منها التخلي عن بعض أنشطتها كما يتطلب منها التحلي بالصبر لأن التغيير السريع والمفاجئ للسياسة يفضي لفقدان الحركة مقوماتها وشعبيتها.

بوتفليقة يجدد عزم الجزائر على تفعيل اتحاد المغرب العربي

الجزائر ـ د.ب.أ: جدد الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة عزم بلاده على مواصلة الجهود من أجل تفعيل اتحاد المغرب العربي وتحويل المنطقة إلى فضاء يسوده الاستقرار والتعاون والرخاء. وقال بوتفليقة في كلمة ألقاها بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأولى للثورة التونسية: «إننا نحيي ما تحقق للديموقراطية من نقلات في مغربنا العربي الكبير وإننا على يقين من أنها كفيلة حقا بفتح الباب أمام استئناف بناء الاتحاد المغاربي». وأضاف: «إننا عاقدون العزم على مواصلة الجهود من أجل تفعيله وتحويل منطقتنا إلى فضاء يسوده الاستقرار والتعاون والرخاء المتقاسم»، وأشار بوتفليقة في كلمته التي نشرتها وكالة الأنباء الجزائرية إن الثورة التونسية «كتبت صفحة جديدة من تاريخ تونس الحافل بالأمجاد»، وأكد بوتفليقة على العلاقات «القوية المكثفة والمثالية» التي تربط الجزائر وتونس. من جانبه قال وزير الشؤون الخارجية الجزائري مراد مدلسي أمس الأول ان الساحة السياسية في بلاده «متنوعة الأطياف والمشارب»، مؤكدا ان الأحزاب الإسلامية «حاضرة بقوة» فيها. وأكد مدلسي في تصريح للإذاعة الجزائرية على هامش ندوة بواشنطن حول الجزائر والتحولات السياسية الجارية في شمال افريقيا نظمها مركز التفكير الأميركي حول الاستراتيجيات والدراسات الدولية أن احتمال فوز الأحزاب الإسلامية خلال الانتخابات التشريعية المقبلة «لن يصنع الحدث».

وزير الإعلام: منحنا موافقات لـ 147 وسيلة إعلامية لكن وتيرة التحريض والتزييف تضاعفت

الأسد يعفو عن الجرائم المرتكبة على خلفية الأحداث وعن الفارين من الخدمة العسكرية

أصدر الرئيس السوري بشار الأسد عفوا عاما عن الجرائم المرتكبة على خلفية الأحداث التي وقعت منذ تاريخ 2011/3/15 حتى تاريخ صدور العفو.

وأوضحت وكالة الأنباء السورية الرسمية سانا ان مرسوم العفو يشمل كامل العقوبة بالنسبة للجرائم الواردة في المرسوم التشريعي رقم 54 الصادر بتاريخ 2011/4/21 المتضمن قانون التظاهر السلمي والمعاقب عليها في المواد من 335 إلى 339 من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 148 لعام 1949.

وعن كامل العقوبة بالنسبة لجرائم حمل وحيازة الأسلحة والذخائر من قبل المواطنين السوريين بدون ترخيص، المنصوص عليها في قانون العقوبات وفي المرسوم التشريعي رقم (51) لعام 2001 وتعديلاته ويستفيد من أحكام هذه الفقرة كل من لديه سلاح غير مرخص إذا بادر إلى تسليمه للسلطات المختصة خلال مدة أقصاها 2012/1/31.

كما يشمل العفو الفرار الداخلي والخارجي من الخدمة العسكرية المنصوص عليها في المادتين 100 و101 من قانون العقوبات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 1950 وتعديلاته.

ولا يستفيد المتوارون من أحكام هذا العفو العام إلا إذا سلموا أنفسهم خلال مدة أقصاها 2012/1/31.

في سياق آخر، أكد وزير الإعلام السوري عدنان محمود أن وزارة الإعلام منحت موافقات لـ 147 وسيلة إعلامية عربية وأجنبية من محطات تلفزة عالمية وصحف ووكالات أنباء للدخول إلى سورية منذ بداية شهر ديسمبر 2011 دخل منها إلى سورية 116 وسيلة حتى اليوم إلى جانب 90 وسيلة إعلامية معتمدة في سورية وتعمل عبر مراسليها بشكل دائم.

وأوضح ان الوزارة تقوم بإعطاء تصاريح عمل لوسائل الإعلام لمدة 10 أيام قابلة للتمديد وتأمين زيارات ميدانية وجولات في المحافظات وإجراء لقاءات مع كل الفعاليات السياسية والاقتصادية والمسؤولين الذين تطلبهم هذه الوسائل، مؤكدا حرية عمل الإعلاميين وتنقلهم في سورية وفق الأنظمة والقوانين النافذة.

وأشار وزير الإعلام السوري إلى أن العديد من وسائل الإعلام الموجودة في سورية قامت بزيارات إلى عدة محافظات سورية منها حمص ودرعا وحماة وإدلب ومناطق ريف دمشق وحلب وأن وسائل إعلام عربية وأجنبية تقوم بمرافقة فرق بعثة مراقبي جامعة الدول العربية أثناء قيامها بمهامها في المحافظات.

وأكد الوزير محمود أنه مع بدء عمل بعثة المراقبين ودخول أعداد إضافية من مختلف وسائل الإعلام تضاعف حجم التحريض والتزييف وقلب الحقائق من قبل بعض وسائل الإعلام في محاولة لتغييب المشهد الحقيقي عن الرأي العام العالمي، إضافة إلى ارتفاع وتيرة الأعمال التي وصفها بالإرهابية من قبل المجموعات المسلحة ضد المواطنين السوريين والمؤسسات الخدمية وقوات حفظ النظام، لافتا إلى أن بعض وسائل الإعلام التي دخلت إلى البلاد مازالت تنقل صورة أحادية الجانب ومرتبطة بأجندات ومواقف سياسية مسبقة تجاه سورية داعيا وسائل الإعلام إلى نقل صورة ما يجري في سورية بصدق وموضوعية.

● دمشق ـ هدى العبود

الصحف السورية: وفد مراقبي الجامعة عاد إلى دير الزور ويتحفظ على الإدلاء بتصريحات إعلامية

رئيس المبادرة الوطنية: يجب أن تضم الحكومة الموسعة أكراداً وأي كردي ينضم للمجلس الوطني خائن

دمشق ـ أ.ش.أ: قال رئيس المبادرة الوطنية للأكراد السوريين عمر أوسي انه يجب أن تضم الحكومة وزراء أكرادا يمثلون الشارع الكردي في سورية ويلامسون هموم الكرد كسوريين، عندها فقط يمكن أن نسميها حكومة موسعة.

وأضاف أوسي في تصريحات أمس انه لن نرضى بعد اليوم أن يتم إقصاء وتهميش الأكراد من الحياة الحزبية والسياسية الوطنية السورية، من حقهم الطبيعي أن يمثلوا في الحكومة وفي البرلمان وفي جميع مؤسسات الدولة.

ورأى أوسي أن استثناء المكون الكردي من الحكومة العتيدة كما جرى في السابق مع الحكومات المتعاقبة في سورية يخرج حكومة عرجاء لا تمثل جميع شرائح وأطياف الشعب السوري.

واعتبر أن الاتجاه الوطني الكردي العام في سورية مع تشكيل حكومة موسعة تضم جميع مكونات الشعب السوري القومية والسياسية والاجتماعية، مشيرا إلى أنه لا بأس أن تضم تكنوقراطا أو مختصين في مجالات مختلفة من أصحاب الكفاءات والشهادات العالية. وفي سياق تعليقه على الأنباء التي تحدثت عن زيارة قام بها رئيس المجلس الوطني السوري المعارض برهان غليون إلى كردستان العراق، قال أوسي: نحن ضد هذه الزيارة ونعتبر المجلس الوطني من المعارضات الخارجية اللاوطنية التي تراهن وتحاول استقدام الأجنبي ودوائر الغرب الاستعماري والصهيو ـ أميركية والناتو للقيام بعمل عسكري ضد السوريين، مضيفا «ليس عندهم مشكلة في استقدام الإسرائيلي».

وقال رئيس المبادرة الوطنية للأكراد في سورية «إن أي كردي يشارك في مجلس اسطنبول لا يمثل إلا نفسه ونضعه في خانة الخيانة للشعب الكردي السوري»، مشيرا إلى أن الأحزاب الكردية السورية لم تلتق غليون وأن أي تنسيق على مستوى المستقلين أو المجموعات والأحزاب الكردية مع المجلس (اللاوطني) في اسطنبول بقيادة غليون هو خيانة للشعب الكردي في سورية».

في غضون ذلك ذكرت الصحف السورية الصادرة أمس أن وفدا من بعثة مراقبي جامعة الدول العربية عاد بطاقم جديد إلى محافظة دير الزور وباشر مهامه، مشيرة الى أنه في ذات الوقت واصلت وفود من البعثة جولاتها في كل من حماة ودرعا وطرطوس والسويداء.

وذكرت الصحف «ان الكويتي أحمد سالم الخرافي ترأس الطاقم الجديد وضم إلى جانبه ثمانية مراقبين حيث اتخذ من أحد الفنادق الخاصة مقرا لإقامته ولم يغادر مكانه حتى أمس الأول». وقالت الصحف «انه بدا واضحا على الفريق الجديد تحفظه الإعلامي الشديد أو الإدلاء حتى بخطة العمل بما في ذلك أمام الجهات الرسمية التي التقاها سواء محافظ دير الزور سمير عثمان الشيخ أو نائب قائد الشرطة، وبدت صعوبة التعامل مع الوفد الجديد في التصريح عن أسماء أعضائه كما لو أنها سرية». من جانبها، ذكرت صحيفة «البعث» أن أولى محطات الوفد كانت في مستشفى الأسد حيث توزع الوفد إلى قسمين تناوبا زيارة الأجنحة والتقرب من المرضى والاطلاع على سجل الإسعاف للأيام الثلاثة الماضية ومتابعة الخدمات الطبية المقدمة والاستماع إلى بعض المرضى، ثم جاءت المحطة الثانية بزيارة فرع الأمن الجنائي. وقالت «إن الوفد مزود بأسماء بعض الموقوفين الذين تم التحري عن أوضاعهم وما اذا كان قد أخلي سبيلهم أم لا، وعن تنفيذ الإجراءات القانونية الأصولية في التعامل معهم». وأشارت الصحيفة الى أنه في الوقت الذي انشغل فيه المعنيون بإحصاء تلك الأسماء قام الوفد بزيارة جناح الموقوفين في الفرع واطلع على الواقع الخدمي فيه والظروف المحيطة بالموقوفين، في حين تم إبراز بعض الأسلحة التي ضبطت مع موقوفين سابقين، حيث أشار أحد المعنيين إلى أن هذا السلاح ظهر خلال الأحداث وقد تم إخلاء سبيل مستخدميه في حين حجز السلاح طبقا للقانون. ولاحظت الصحيفة حرص الوفد على التعامل مع بعض المواطنين بسرية تامة وذلك على خلفية تقدم البعض منهم وطلب الإدلاء بشهاداتهم الخاصة (السرية) لوضعهم في الأحداث في دير الزور حيث قام أعضاء الوفد بتدوين